# لجنة الأمن الغذائي العالمي

**الدورة الحادية والخمسون**

***"إحداث فارق في الأمن الغذائي والتغذية"***

**روما، إيطاليا، 23–27 أكتوبر/تشرين الأول 2023**

## بيان رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي

معالي الوزراء، أصحاب السعادة، حضرات المندوبين الموقّرين،

لقد بدأت كلمتي أمام هذه الجلسة العامة قبل عام بالإشارة إلى أنّنا كنّا نعقد اجتماعنا خلال **حالة طوارئ عالمية**. وبعد مرور عام، ما زلنا نشهد حالة طوارئ عالمية، إلّا أنها **تفاقمت** بسبب اندلا ع صراعات جديدة، والآثار الأعمق لتغير المناخ وظهور ظاهرة النينيو.

ومن بين أسباب الجوع وسوء التغذية كافةً، تمثل **الحروب وأعمال العنف والإرهاب** أخطر الأسباب وأكثر الأسباب التي يمكن اتقاء شرها.

ويشكّل **الامتثال لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي** والقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، الركائز الأساسية التي لا غنى عنها لإعمال حق الإنسان في غذاء كافٍ: وتتمثل ولاية لجنتنا في العمل من أجل هذه القضية. ومن غير المقبول **استخدام الجوع أو الحرمان من الغذاء كسلاح**. ولا بدّ من **ضمان وصول** أضعف السكّان **وصولًا كاملًا** إلى المعونة الإنسانية.

فمن دون السلام، يستحيل القضاء على الجوع وسوء التغذية.

ومن دون القضاء على الجوع وسوء التغذية، يصبح السلام مستحيلًا.

حضرات المندوبين الموقّرين،

لا ينبغي لانخفاض الأسعار الدولية لبعض المواد الغذائية أن يضلّلنا. فارتفاع أسعار الفائدة، وانخفاض قيمة العملات المحلية، والصدمات المحتملة في أسعار الطاقة، والمديونية الخارجية لعشرات البلدان في أعقاب الجائحة المدمّرة، تُبقي **مئات الملايين من الأشخاص في حالة حرجة**.

وإنّ **هذه الأزمة ليست مجرّد أي أزمة**. فهي تكشف عن نقاط الضعف الهيكلية التي تشوب الزراعة والنظم الغذائية والتي تحول دون إحراز تقدم في القضاء على الجوع وسوء التغذية، والحفاظ على النظم الإيكولوجية، والقضاء على الفقر في المناطق الريفية – والتي يعاني منها أصحاب الحيازات الصغيرة والعمال الريفيون، ولا سيما النساء.

وبسبب حالة الطوارئ المناخية والصدمات المتكررة، هناك **خطر أن يصبح هذا الوضع "الوضع الطبيعي الجديد"**.

ويتطلّب هذا الوضع الطبيعي الجديد منّا **أن نستجيب على وجه السرعة** لتأثير الأزمة على الأشخاص الذين يعانون من أشدّ أوجه الإقصاء والضعف، وأن **نسرّع دون مزيد من التأخير وتيرة التحوّل الزراعي الإيكولوجي العادل** للنظم الزراعية والغذائية في العالم من خلال سياسات جريئة وملائمة واستثمارات مسؤولة.

فهذه الأزمة تدعونا إلى **تسريع وتيرة التحوّل، وليس تأجيله**.

ومن الضروري أن يكون لدى البلدان هامش تصرف في المجال المالي للقيام بذلك، وأن تفعل المؤسسات المالية الدولية كل ما يلزم، **مهما كانت الكلفة**.

ويمثّل وضع **خطة عالمية تحفيزية لأهداف التنمية المستدامة**، على نحو ما اقترحه الأمين العام للأمم المتحدة، ضرورة قصوى. ومن الواجب أيضًا أن تفي جميع البلدان بالتزاماتها الدولية المتعلقة بالتمويل العام العالمي، والمعونة الإنمائية، والتصدي لتغير المناخ، وخصوصًا في ما يتعلق بالتكيف.

ومن الضروري أن تقوم جميع الشركات بضمان مساهمة جميع استثماراتها بشكل إيجابي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

***

حضرات المندوبين الموقّرين،

في سبتمبر/أيلول من هذا العام، **اجتمع قادتنا** في نيويورك لحضور قمة أهداف التنمية المستدامة التي تعقد مرة كل أربع سنوات.

وتبقى خطة عام 2030 **منارة ترشدنا وتوحّد صفوفنا**.

ورغم التقدم الهائل الذي أحرز في العقود الأخيرة في الحد من الجوع وسوء التغذية، والتقدم المحرز خلال السنوات الأخيرة في الحد من تقزّم الأطفال، **فإنه من العار أن تكون التوقعات المتعلقة بتحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة** الأسوأ من نوعها.

ولكن هذا الأمر **ليس محتّمًا**. ولا يمكننا أن نسمح للتوقعات بأن تكون نبوءة تتحقق من تلقاء ذاتها. إذ بإمكاننا عكس هذا الاتجاه، لا وبل يتعيّن علينا ذلك، والقرار في أيدينا.

ولهذا السبب، علينا أن نضافر جهودنا.

ولهذا السبب، سنخصّص الجزء الأول من هذه الدورة الحادية والخمسين لمناقشة **تنسيق الاستجابات على مستوى السياسات** لأزمة الغذاء الراهنة، وتحويل النظم الغذائية اللازم لتحقيق ذلك، مع التركيز على تمكين صغار المزارعين والمزارعين الأسريين والشعوب الأصلية والنساء والفتيات.

**وسوف نعزّز الروابط** القائمة بين مداولات هذه اللجنة واتفاقاتها وجدول الأعمال العالمي وكذلك مع سائر العمليات الرئيسية الجارية لإعمال الحق في الغذاء.

وسوف نطلق سنة من **الاحتفالات بمناسبة الذكرى العشرين لصدور الخطوط التوجيهية** دعمًا للإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني.

**وسوف ننتخب خَلَفي** في رئاسة هذه اللجنة، سيقود جهودنا على مدى العامين المقبلين إلى جانب مكتب جديد للجنة.

***

حضرات المندوبين الموقّرين،

على نحو ما ذكره الأمين العام للأمم المتحدة، **يتطلّب العالم المتعدد الأقطاب قدرًا أكبر من تعددية الأطراف، لا أقلّ**.

وإنّ التحديات التي نواجهها تقتضي **حوكمة أقوى وأشمل، لا أقلّ**.

بدءًا من المجتمعات المحلية والبلدات والأقاليم والبلدان، وصولًا إلى الحوكمة العالمية التي تشكّل هذه اللجنة جزءًا منها.

وبصفتي رئيسًا للجنة الأمن الغذائي العالمي، **فإنني فخور بأننا توصّلنا إلى اتفاقات عالمية في مجال السياسات خلال عامين اتّسما بغاية التعقيد**. ولنرحّب، بوصفنا لجنة، بأننا قادرون على التوصّل إلى توافق في الآراء في ظلّ هذه الظروف. وهذا يشكّل في حدّ ذاته رسالة أمل لتعددية الأطراف.

إننا نستهلّ في هذه الجلسة العامة أسبوعًا من المناقشات المكثّفة. فلنضع دائمًا الأشخاص الذين يعانون أكثر من غيرهم من الجوع وسوء التغذية والفقر وانعدام المساواة في **صميم مداولاتنا**. وعندئذ سيكون بإمكاننا أن نحدث الأثر المنشود.

إنّي أعوّل على قيادتكم وسخائكم.

وشكرًا جزيلًا على حسن إصغائكم.